هذه ترجمة اي هذا موضع ذكر الجمل اي احكام الجمل والمراد بالاحكام ما يعرض لها من
كونها ذات محل من الاعراب اولا ومراده بالاقسام انقسامها الى صغرى وكبرى
واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام الاتية قوله الجملة كل مركب اي حقيقة الجملة
ذلك وقوله اسنادي اي في الاصل او في الحال وقوله افاد كقولك قام زيد او لم يفد
نحو ان قام زيد فالجملة اعم من الكلام لصدقها على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة
بخلاف الجملة ولهذا تسمعهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى
غير ذلك مع ان شيا من هذه الجمل ليس مفيدا وحده وذهب بعضهم الى ترادف الجملة
والكلام واختاره ناظر الجيش قائلا انه الذي يقتضيه كلام النحاة واما اطلاق الجملة
الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي باعتبار ما كان اهـ وتمام الكلام في
هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد قوله وقايم زيد هو من النسخ بدون
همزة الاستفهام والحسن ان يقول اقائم زيد ليحصل الاعتماد واعراب قايم مبتدا
وهو مسند وزيد فاعل به اغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه
فانه لا يشترط الاعتماد في اعمال الوصف فيكون المص جرى على طريقته اما من
يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهذا مذهب الجمهور
فعلى مذهب الجمهور لا يصح التمثيل وذلك ان تقوله لا يتعين جعله مثالا للمسند
بل يجوز ان يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون المسند
اليه في رتبته اولا قوله فجملة كيف جاء زيد كيف اسم استفهام في محل نصب على
الحال من زيد وانما تقدمت الحال هنا وان كان حقها التاخير لان الاستفهام له صدر
الكلام قوله ففريقا كذبتم فريقا مفعول مقدم ومن حقه التاخير لكنه قدم جوازا وفي
المثال الذي قبله قدم الاسم وهو كيف وجوبا لما ذكرنا من التعليل قوله فان قلت يفهم
من التقسيم جملتان الخ قال الشهاب عميرة هذا السوال بالنسبة للشرطية قليل
الجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت في عبارة المتن السابقة وان صدرت
بحرف دخلت في عبارته اللاحقة قوله واما الظرفية الخ اعلم ان الظرف والمجرور اذا
اعتمدا على اداة نفي او استفهام ووقع بعدهما مرفوع فالاخفش والكوفيون يجيزون
ان يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتماد وش والجمهور لا يجيزون رفعه دون اعتماد

فنقول

فنقول المص واما الظرفية الخ مع تمثيله بعندك مال بدون اعتماد انما يمشي على
قول الاخفش والكوفيين قوله يجب ان يكون مفردا ومن ثم كان قول ابن هاني كان
صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب لحنا كما ذكره في التوضيح
وقال في شرح القطر ولا يجوز ان تقول كبرى ولا صغرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين
في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا ابا نواس قوله والصغرى ما كانت خبرا
لمبتدا سواء كانت اسمية او فعلية وقد ظهر مما ذكره ان الجملة الكبرى لا تكون الا اسمية
وان الصغرى تكون اسمية وفعلية قوله لا غير استعمل المص لا غير مع ان ابن هشام صرح
في المغني بانه لحن قال الناصر الطبلاوي والصحيح انه مسموع انشد ابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل قوله جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت
لا غير تسئل قوله الاولى الابتدائية اي الواقعة في ابتدا الكلام سواء كانت او فعلية
قال في المغني وتسمى ايضا المستانفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجمل المصدرة
بالمبتدا ولو كان لها محل اهـ واما البيانيون فيخصون الاستئناف بما كان جوابا لسوال
مقدر نحو قالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب سوال تقديره فماذا قال
لهم ولذا انفصلت عن الاولى فلم تعطف قوله فجملة انزل صلة الذي فلا محل لها من الاعراب
واما الموصول ففي محل جر وزعم بعضهم ان الصلة في مثل هذا وان كان لا محل لها
لكن يصح ان يقال ان الموصول وصلته معا لهما محل وهو الجر في هذا المثال وذلك
لانهما كالكلمة الواحدة قال ابن هشام والحق خلاف ذلك بدليل ظهور الاعراب في
نفس الموصول نحو قوله تعالى ربنا ارنا الذين اضلانا ولا كرمن ايهم عندك الى
غير ذلك قوله فجملة نسوا صلة ما وهي موصول حرفي على الاصح فهو مجرور بالبا
بعد التاويل بالمصدر اي بنسيانهم واما الصلة وحدها وهي نسوا فلا محل لها من
الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفي وحده لا محل له من الاعراب اذ
الحرف لا اعراب له لفظا ومحلا قوله وصلة الحرفي لا تحتاج اليه بل لا يصح تعلق الرابط
به لانه لا يعود الا على الاسما وايضا يخالف الحرفي الاسمي في انه يصح ان تقول في بما
نسوا يوم الحساب انه ما وصلتها في محل جر لان الموصول الحرفي لا اعراب له اصلا
بخلاف الاسمي قوله الثالثة المعترضة بكسر الرا على الاسناد المجازي كعيشة

Copyright © King Saud University